

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبه والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المستقلة لبنك الامارات دى
الوطنى
شركة مساهمة مصرية
عن السنة المالية المنتهية
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تقرير مراقبي الحسابات

الى السادة / مساهمي بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م"

راجعنا القوائم المالية المستقلة لبنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة . وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٥ فبراير ٢٠١٥ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وتقريرنا عليها.

القاهرة في: ٥ فبراير ٢٠١٥

مراقبا الحسابات

رشاد حسنى
ش.م.م. "٥٢٧٤"
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
MAZARS مصطفى شوقي

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
حسام نصر
Member of
Ernst & Young Global
رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية "٨٢"
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
		الأصول
٢.٥٦.٨٢٢	١.٣٢٠.٩٢٩	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٦.٩١٦.٠٢٨	٨.٧٧٦.٠٩٣	أرصدة لدى البنوك
١.٢٦٠.٧٦٨	١.٨٩٠.٦٥٥	أذون خزائنية
٦.٥٤٦.٥٢٠	٧.١٦٧.٦٩١	قروض وتسهيلات الصلح (بالصافي)
١.١٢١.٧	١.٢٠.٥	مشتقات مالية
٥.٩٥٧	٥.٥٤٠	أصول مالية بفرض المتاجرة
٢.٨٥٠.٢١٦	٤.٤٢١.٧٤٧	استثمارات مالية متاحة للبيع
٩.٩٨٩.٦	٩.٩٨٩.٦	استثمارات في شركات تابعة
١.٣٨٩.٥	٨.٠٧١	أصول غير ملموسة
١.٤٩.١١٠	٢.١٧.٠٩٤	أصول أخرى
٤.٣٩.٧٨٣	٤.٢٦.٨٨٤	الأصول الثابتة
-	١.٣٩٦	أصول ضريبية مؤجلة
٢.٣٥٠.٢١٢	٢.٤٣٧.٢٠١	إجمالي الأصول

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
٦.٠٨.١٤٤	١.١٢٢.٣٢٥	أرصدة مستحقة للبنوك
١.٦٧٧.٢٤٦	٢.٠٢٠.٠٨٨	ودائع الصلح
٤.٢٧٢	١.٧٠.٨	مشتقات مالية
٣.٧٦.٢٢٧	٤.٨٥.٤٢١	الالتزامات أخرى
٥.٦.١٧٤	٩.٩٢.٣٠	مخصصات أخرى
٧.٢.٦٦٠	١.٢٣.٢٣٨	إلتزامات ضرائب الدخل الجارية
٨٧	-	إلتزامات ضريبية مؤجلة
١.٧٨٨.٨١٠	٢.١٨٢.٠١٠	إجمالي الالتزامات

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	حقوق الملكية
١.٧٠.٠٠٠	١.٧٠.٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
١.١٠.٢٠٠	٧.٩.٦٧٠	احتياطيات
٦.٥١.٢٠.٢	٧.٣٥.٥٢١	أرباح محتجزة
٢.٤٦١.٤٠.٢	٢.٥١٥.١٩١	إجمالي حقوق الملكية
٢.٣٥٠.٢١٢	٢.٤٣٧.٢٠١	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها

العضو المنتدب
جويلاوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
١٣١٩.٠١٢	١٧٤٤.١٩٥	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٦١٣.٦٩٢)	(٨١٧.٤٤٦)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٧٠٥.٣٢٠	٩٢٦.٧٤٩	صافي الدخل من العائد
٢٥١.٥٤٠	٣١٢.٢٦٩	إيرادات الاتعاب والعمولات
(٢٩.٥٨٥)	(٣٨.٥٢٥)	مصروفات الاتعاب والعمولات
٢٢١.٩٥٥	٢٧٣.٧٤٤	صافي الدخل من الاتعاب والعمولات
٣٧٠	٤٥٦	إيرادات من توزيعات أرباح اسهم
١٧٠.٥٥٤	١٢٥.١٣١	صافي دخل المتاجرة
٣٢.٩٤٣	٢٧.٩٠٢	أرباح بيع إستثمارات مالية
(٤٧.٣٩٥)	(٣٥.٧٠٥)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان
(٤٩٢.٥٩٣)	(٥٤٠.٩٢٤)	مصروفات إدارية
(٩٥.٨٨٤)	(١١٣.٩٧٥)	مصروفات تشغيل أخرى
٤٩٥.٢٧٠	٦٦٣.٣٧٨	الربح قبل ضرائب الدخل
(١١٦.٢٧٥)	(٢٠٠.٠٦٥)	عبء ضرائب الدخل
٣٧٨.٩٩٥	٤٦٣.٣١٣	صافي أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
٢٠.٦٨	٢٥.١٦	ربحية السهم (جنيه / سهم) الأساسي

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها

العضو المنتدب
جويلاوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الإمارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق المساهمين المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

البيان	رأس المال	الإحتياطيات	أرباح محتجزة	الإجمالي
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	١٧٠٠٠٠٠	٤١٤٤	٣٠٢٣٤٩	٢٠٠٦٤٩٣
توزيعات أرباح عام ٢٠١٢	-	-	(١٦٢٨٣)	(١٦٢٨٣)
المحول إلى الإحتياطي الرأسمالي	-	٧٦٩	(٧٦٩)	-
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	١٣٠٤٦	(١٣٠٤٦)	-
المحول إلى إحتياطي مخاطر بنكية عام	-	٤٤	(٤٤)	-
صافي التغير في القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب	-	٩٢١٩٧	-	٩٢١٩٧
صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	-	-	٣٧٨٩٩٥	٣٧٨٩٩٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١٧٠٠٠٠٠	١١٠٢٠٠	٦٥١٢٠٢	٢٤٦١٤٠٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١٧٠٠٠٠٠	١١٠٢٠٠	٦٥١٢٠٢	٢٤٦١٤٠٢
توزيعات أرباح عام ٢٠١٣	-	-	(٣٦٠٠٠٠)	(٣٦٠٠٠٠)
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	١٨٩٥٠	(١٨٩٥٠)	-
المحول إلى إحتياطي مخاطر بنكية عام	-	٤٤	(٤٤)	-
صافي التغير في القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب	-	(٤٩٥٢٤)	-	(٤٩٥٢٤)
صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	-	-	٤٦٣٣١٣	٤٦٣٣١٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١٧٠٠٠٠٠	٧٩٦٧٠	٧٣٥٥٢١	٢٥١٥١٩١

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب

جويلاوم جين ماري فان در تول

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

ملخص قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٢ ٢٤٩ ٧٦٤	٤ ١٨٣ ٨٩٧	صافي التدفقات النقدية لنتيجة من أنشطة التشغيل
(٩٩٩ ٧٠٠)	(١ ٦٥٢ ٦٤٢)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(١٦ ٢٨٣)	(٣٦٠ ٠٠٠)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
١ ٢٣٣ ٧٨١	٢ ١٧١ ٢٥٥	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال العام
٦ ٦٨٢ ١٤٤	٧ ٩١٥ ٩٢٥	رصيد النقدية وما في حكمها في أول العام
٧ ٩١٥ ٩٢٥	١٠ ٠٨٧ ١٨٠	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر العام

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها

عضو المنتدب

جويلاوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٣٧٨ ٩٩٥	٤٦٣ ٣١٣	صافي أرباح السنة القابلة للتوزيع
(٤٤)	(٤٤)	بخصم : احتياطي مخاطر بنكيه
٢٧٢ ٢٠٧	٢٧٢ ٢٠٧	يضاف أرباح محتجزة أول السنة المالية
٦٥١ ١٥٨	٧٣٥ ٤٧٦	الاجمالي
١٨ ٩٥٠	٢٣ ١٦٦	يوزع كالآتي :
٨٥ ٠٠٠	٨٥ ٠٠٠	احتياطي قانوني
٢٧ ٥٠٠	٣٥ ٥١٠	توزيعات المساهمين - جزء أول
٢٤٧ ٥٠١	٥٥١ ١٣٥	حصة العاملين
٢٧٢ ٢٠٧	٤٠ ٦٦٥	توزيعات المساهمين - جزء ثان
٦٥١ ١٥٨	٧٣٥ ٤٧٦	ارباح محتجزة في آخر السنة المالية
		الاجمالي

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

١ - التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال واحد و ستون فرعاً ويوظف به ١٥٦١ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

قام بنك بي ان بي باريبا فرنسا ببيع عدد ٦.١٨٢.٨٤٧ سهم من أسهمه لبنك بي إن بي باريبا "ش.م.م" لبنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٥.٢% و ٤.٤% و ٠.٤% لكل من بنك الامارات دبي الوطني و بنك مصر وصندوق العاملين لبنك القاهرة على التوالي بموجب إخطارات نقل الملكية الصادرة من بورصة الأوراق المالية، كما تم بيع أسهم بنك مصر و صندوق العاملين لبنك القاهرة بالكامل الى بنك الامارات دبي الوطني و الامارات دبي الوطني للأوراق المالية و الامارات للخدمات المالية في ٤ سبتمبر ٢٠١٣ لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٩.٩٩٨% و ٠.٠٠١% و ٠.٠٠١% على التوالي .

تم تعديل اسم البنك في السجل التجاري بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤ من بنك بي ان بي باريبا "شركة مساهمة مصرية" ليصبح بنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية".

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل عضو مجلس الإدارة التنفيذي نيابة عن مجلس الإدارة .

- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١ - أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس والافصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وتقرأ القوائم المالية المجمعة للبنك مع قوائمه المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدقيقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

٢ - الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولى ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣ - ترجمة العملات الأجنبية

١-٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢-٣ المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملة الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-
- صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.
- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالى فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أدون الخزنة

يتم الاعتراف بأدون الخزنة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الاسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

٥-١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :
- إذا كان ذلك التحويل سيؤدى إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذى قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذى يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.

- إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزء من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
- إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين بما يسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما فى ذلك الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك فى قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢-٥ القروض والمديونيات

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
- الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير حيث (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
 - الأصول التي يبويبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
 - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣-٥ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

- تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك فى تاريخ التسوية وهو التاريخ الذى يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.
- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".

- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.
- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المترتبة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال في القيمة.

٦- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت للبنك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كان لديه الزه لآجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

٧- أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافى دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي يتعرض لها كما يلي :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).

- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

٨- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لحصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنية وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن إيرادات العائد.

١٠- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

١١- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقتراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٢- اضمحلال الأصول المالية

١-١٢ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في نهاية كل سنة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. وبعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أيًا مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المقترض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملى جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفى هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- فى حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة فى خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على اضمحلال فى قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كقروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر اضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذى تم احتسابه فى تاريخ الاعتراف الأولى (ولا تؤخذ خسائر الائتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد فى الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر اضمحلال ويتم الاعتراف بعقب اضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي الساري وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحدث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

٢٠١٢ - استثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك في نهاية كل سنة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

١٣ - الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقعة الاستفادة منها وذلك من ثلاث إلى خمس سنوات.

١٤- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية فى مقار المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التى تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضي بينما يتم حساب إهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

-	المباني	٦٠ سنة
-	التجهيزات والإنشاءات	١٠ و ٧ سنوات
-	نظم الية متكاملة	٥ سنوات
-	ماكينات صرف آلى	٧ سنوات
-	وسائل نقل	٥ سنوات
-	تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
-	أثاث مكتبى وخزائن	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للأهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

وتتحدد ارباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

١٥- الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلي، وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٥-١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما فى ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات فى قائمة الدخل عن السنة التى حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهَلَك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أى مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما فى حكمها الأرصدة التى لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطى الإلزامى، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة.

١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانونى أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدى الخارج الذى يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدى الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدرة الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التى تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثيره بمعدل الضرائب السارى - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدرة سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٨- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التى يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمه لعملائه من جهات أخرى، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق للالتزام بالبنك بصفته مصدر الضمانة المالية فى نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصوصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأعباء الضمان كإيراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أيهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.

١٩- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هى لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانونى أو حكمى لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التى تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم فى الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و الى مدير الاستثمار ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية والالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٢٠- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التى تعالج التغيرات فى قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه فى حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانونى فى إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١- رأس المال

١-٢١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التى ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافى بعد خصم الأثر الضريبى) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢-٢١ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح التى يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية فى التاريخ الذى تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسى للبنك وقانون الشركات.

٣-٢١ أسهم الخزينة

فى حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراه كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصوماً من إجمالى حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفى حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها فى فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأى أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار فى الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

٢٢- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢٣- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات فى عرض القوائم المالية للسنة الحالية.

٢٤ - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى فى جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإدائها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوي.
- ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم البنك بما يلي :
- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك فى نهاية السنة المالية مبلغ ١.٧٠٠ مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠٪. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٦.٧٣٪ فى نهاية ديسمبر ٢٠١٤.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسى المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسى الإضافى (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلي :-

- ١- ٤٥٪ من قيمة إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥٪ من قيمة الإحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥٪ من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥٪ من رصيد إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥٪ من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥٪ من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة و الشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلطة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الالتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١.٢٥٪ من إجمالي الأصول و الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتى :

- ١- مخاطر الائتمان
- ٢- مخاطر السوق
- ٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠٪ مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويُلخص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقا لمقرارات بازل ٢ في نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

أس المال		
٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	الشريحة الأولى (رأس المال الاساسى)
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	اسهم رأس المال(بالصافى)
٢٤ ١٩٦	٢٤ ١٩٦	الاحتياطي العام
٨٦ ٠٥٣	١٠٩ ٦٢٨	الاحتياطي القانونى
١ ٦٢٩	١ ٦٢٩	احتياطيات اخرى
٢٩٣ ١٩٢	٣٠٠ ٩٥٤	لأرباح المحجزة
٢٢٨	٢٤٤	رأس المال الاساسى الاضافى Additional Going Concern
-	(٤١ ٥٤٣)	اجمالى الاستيعادات من رأس المال الاساسى المستمر Common Equity
٢ ١٠٥ ٢٩٨	٢ ٠٩٥ ١٠٨	إجمالى رأس المال الاساسى
		السريجه السابيه
٨٦	٨٦	٢٥٪ من قيمه الاحتياطي الحاص
		٤٥٪ من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية
٤ ٤٤٣	-	للاستثمارات المالية - إذا كان موجبا
		مخصص خسائر الاضمحلال للقروض
١٣٠ ٩٤٠	١٤٥ ٣١٨	والتسهيلات والالتزامات العرضيه المنتظمه
١٣٥ ٤٦٩	١٤٥ ٤٠٤	اجمالى السريجه السابيه(Gone- Concern Capital)
		الأصول والالتزامات العرضيه مرجحه بأوران محاصر
٧ ٦٧٥ ٢٣٥	٨ ٩٣٤ ٠١٥	الأصول داخل الميزانيه
٢ ٧٩٩ ٩٥٢	٢ ٦٨٩ ٥٧٣	اللتزامات العرضيه وارتباطات
١٠ ٢٣٠	١ ٨٤٠	منطليات رأس المال لمخاطر الطرف المعابل
١ ٤٥٥ ٤٠٠	١ ٧٦٥ ٦٧٠	منطليات رأس المال لمخاطر التشغيل
-	-	منطليات رأس المال لمخاطر السوق
١١ ٩٤٠ ٨١٧	١٣ ٣٩١ ٠٩٨	إجمالى مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
١٨,٧٧٪	١٦,٧٣٪	معيار كفاية رأس المال (٪)

٢٥ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلى أهم البنود التى إستخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر انتمائية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك إضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع وتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل إضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالإضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود إضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

وإذا تم اعتبار كل انخفاض في القيمة العادلة يمثل إضمحلالاً، فإن البنك سوف يتكبد أرباح (خسائر) إضافية بمقدار (٣٩.٦٤٨) ألف جنيه تمثل تحويل احتياطي القيمة العادلة السالبة إلى قائمة الدخل.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغيرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د - ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

بنك الإمارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	
١٦٤ ٥٤٦	١١١ ٥٣٥	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
		أرباح (خسائر) تقييم مشتقات مالية:
٤١٧٠	١٣٧٣٠	(خسائر) أرباح تقييم عقود صرف أجلة
(٣)	-	(خسائر) أرباح تقييم مبادلة سعر العائد
١٤٥٤	-	أرباح تقييم عقود خيار عملات
٣٨٧	(١٣٤)	أرباح (خسائر) تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
١٧٠ ٥٥٤	١٢٥ ١٣١	الإجمالي

نصيب السهم الأساسي في الربح

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال السنة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	
٣٧٨ ٩٩٥	٤٦٣ ٣١٣	صافي أرباح السنة.
(٢٧ ٥٠٠)	(٣٥ ٥١٠)	نصيب العاملين في قائمة التوزيعات *
٣٥١ ٤٩٥	٤٢٧ ٨٠٣	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
٢٠,٦٨	٢٥,١٦	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصه العاملين

قروض وتسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	
٤٥ ١٢٨	٩ ٨٩٢	أوراق تجارية مخصومة
٦ ٩٠٠ ٨٨٠	٧ ٤٤٦ ٨٦٣	قروض العملاء
٦ ٩٤٦ ٠٠٨	٧ ٤٥٦ ٧٥٥	
(٢٦ ٨٧٠)	(٣٦ ٣٥٧)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٣٧٢ ٦١٨)	(٢٥٢ ٧٠٧)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
٦ ٥٤٦ ٥٢٠	٧ ١٦٧ ٦٩١	الصافي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الحركة على مخصص خسائر إضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال السنة كانت كما يلى:

السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤			رصيد المخصص فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
الإجمالى	مجموعات متشابهة	محدد	
٣٧٢ ٦١٨	١٣٨ ٧١١	٢٣٣ ٩٠٧	رصيد المخصص فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
١١٥ ٨٧٥	٧٩ ٢٠٠	٣٦ ٦٧٥	عبء الإضمحلال
(٨٠ ١٧٠)	(٦٨ ١٥٣)	(١٢ ٠١٧)	رد الإضمحلال
١ ٩٩٧	٢٧٨	١ ٧١٩	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
٣٠ ٢٢	٣٠ ٢٢	-	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(١٦٠ ٦٣٥)	-	(١٦٠ ٦٣٥)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
٢٥٢ ٧٠٧	١٥٣ ٠٥٨	٩٩ ٦٤٩	رصيد المخصص فى آخر السنة

السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣			رصيد المخصص فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢
الإجمالى	مجموعات متشابهة	محدد	
٣٢٦ ٣٩٠	١١٤ ٦٧٥	٢١١ ٧١٥	رصيد المخصص فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢
١٠٧ ٣٠٤	٧٢ ٣٥٨	٣٤ ٩٤٦	عبء الإضمحلال
(٥٩ ٩٠٩)	(٥٠ ٩٩٦)	(٨ ٩١٣)	رد الإضمحلال
٥ ١٢٣	٢ ٦٧٤	٢ ٤٤٩	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
-	-	-	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(٦ ٢٩٠)	-	(٦ ٢٩٠)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
٣٧٢ ٦١٨	١٣٨ ٧١١	٢٣٣ ٩٠٧	رصيد المخصص فى آخر السنة

أدوات المشتقات المالية

وفيما يلى القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٣			٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
المبلغ	القيمة العادلة	المبلغ	القيمة العادلة	المبلغ	القيمة العادلة
التعاقدى / الافتراضى	الأصول	الالتزامات	التعاقدى / الافتراضى	الأصول	الالتزامات
(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة					
مشتقات العملات الأجنبية					
١ ٤٢١	٨ ٣٦٦	٤٦١ ١٧٩	١ ٧٠٨	١ ٢٠٥	٢٩٥ ٥٧٧
٢ ٨٥١	٢ ٨٥١	٢٩٣ ٦٥٦	-	-	-
٤ ٢٧٢	١١ ٢١٧		١ ٧٠٨	١ ٢٠٥	
٤ ٢٧٢	١١ ٢١٧		١ ٧٠٨	١ ٢٠٥	
إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة					

أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	(أ) أدوات دين: سندات حكومية
٥٩٥٧	٥٥٤٠	
٥٩٥٧	٥٥٤٠	إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة

استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة في السوق بالقيمة العادلة
٢٨٤٦.٠٧٩	٤٤١٧.٥٦٢	
٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	(ب) أدوات حقوق ملكية: أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
٤١٣٧	٤١٨٥	
٢٨٥٠.٢١٦	٤٤٢١.٧٤٧	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية السنة المالية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	أرصدة متداولة
٢٨١.٥١٠	٢٢٧.٩٧٣	
٢٥٦٤.٥٦٩	٤١٨٩.٥٨٩	أرصدة غير متداولة
٢٨٤٦.٠٧٩	٤٤١٧.٥٦٢	
٢٨٤٦.٠٧٩	٤٤١٧.٥٦٢	أدوات دين ذات عائد ثابت
٢٨٤٦.٠٧٩	٤٤١٧.٥٦٢	

استثمارات في شركات تابعة

آخر السنة الحالية ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		آلاف جنيه	آلاف جنيه	آلاف جنيه	آلاف جنيه	%
شركة الإمارات دبي الوطني للتأجير التمويلي	مصر	١٤٥.٣٥٦	١٥.٠٩٢	٩٣.٥٨٦	٨.١٧١	٩٩.٨

آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ والمعلقة بقرار الجمعية العامة العادية المنعقدة في ٢٠١٤/٠٣/٢٦	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		آلاف جنيه	آلاف جنيه	آلاف جنيه	آلاف جنيه	%
شركة بي إن بي باربيلا للتأجير التمويلي	مصر	٢٠٠.٧٢٧	٧٨.٢٧٢	١٠٧.٧٧٨	٩.١١٩	٩٩.٨

أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	
١١٠ ٢٣٠	١٩١ ٣٣٠	إيرادات مستحقة
١١ ٣٤٦	١٠ ٣٥٠	مصرفات مقدمة
٨٤٢	-	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٤٣٩	٤٣٩	أصول الت ملكيتها للبنك وقاء لديون (بعد خصم المخصص)
٢ ٧٧٨	٢ ٧٢٤	تأمينات وعهد
٢٣ ٤٧٥	١٢ ٢٥١	أخرى (بعد خصم المخصص)
١٤٩ ١١٠	٢١٧ ٠٩٤	الإجمالي

ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	
٦ ٨٨٥ ٩٩٢	٩ ١٢٥ ٦٨٨	ودائع تحت الطلب
٦ ٠٩٨ ٨٤٥	٦ ٢٨٦ ٦٥٠	ودائع لأجل وبإخطار
٢ ٣١٣ ٢٧٢	٢ ٨٩١ ١٩٤	شهادات إيداع وإيداع
١ ٢٨٨ ٢٢٧	١ ٥٤٠ ١٠٦	حسابات توفير
١٨٤ ٩١٠	١٧٦ ٤٥٠	ودائع أخرى
١٦ ٧٧١ ٢٤٦	٢٠ ٠٢٠ ٠٨٨	الإجمالي
٩ ١٥٢ ٥٢٣	١١ ٩٠٩ ٧٣٣	ودائع مؤسسات
٧ ٦١٨ ٧٢٣	٨ ١١٠ ٣٥٥	ودائع أفراد
١٦ ٧٧١ ٢٤٦	٢٠ ٠٢٠ ٠٨٨	الإجمالي
٤ ٣٥٧ ١٣٠	٤ ٧٣٧ ٠٧٢	أرصدة بدون عائد
١٢ ٤١٤ ١١٦	١٥ ٢٨٣ ٠١٦	أرصدة ذات عائد ثابت
١٦ ٧٧١ ٢٤٦	٢٠ ٠٢٠ ٠٨٨	الإجمالي
١٤ ٤٥٧ ٩٧٤	١٧ ١٢٨ ٨٩٤	أرصدة متداولة
٢ ٣١٣ ٢٧٢	٢ ٨٩١ ١٩٤	أرصدة غير متداولة
١٦ ٧٧١ ٢٤٦	٢٠ ٠٢٠ ٠٨٨	الإجمالي
		التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	
٥٢ ٧٣٠	٥٦ ٩١٣	عوائد مستحقة
٦٤	٤٧	إيرادات مقدمة
١٦٨ ٢٩١	٢١٨ ٣٩٢	مصرفات مستحقة
١٥٥ ١٤٢	٢١٠ ٠٦٩	أرصدة دائنة متنوعة
٣٧٦ ٢٢٧	٤٨٥ ٤٢١	الإجمالي

رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢.٥٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (٣١ ديسمبر ٢٠١٣: ٢.٥٠٠ مليون جنيه مصري) وبلغ رأس المال المصدر ١.٧٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (٣١ ديسمبر ٢٠١٣: ١.٧٠٠ مليون جنيه مصري) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

قام بنك بي ان بي باريبا فرنسا ببيع عدد ١٦.١٨٢.٨٤٧ سهم من أسهمه بينك بي إن بي باريبا "ش.م.م." لبنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م." لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٥.٢% و ٤.٤% و ٠.٤% لكل من بنك الامارات دبي الوطني و بنك مصروصندوق العاملين بينك القاهرة على التوالي بموجب إخطارات نقل الملكية الصادرة من بورصة الأوراق المالية، كما تم بيع أسهم بنك مصر و صندوق العاملين بينك القاهرة بالكامل الى بنك الامارات دبي الوطني و الامارات دبي الوطني للأوراق المالية و الامارات للخدمات المالية في ٤ سبتمبر ٢٠١٣ لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٩.٩٩٨% و ٠.٠٠١% و ٠.٠٠١% على التوالي.

تم تعديل اسم البنك في السجل التجاري بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤ من بنك بي ان بي باريبا "شركة مساهمة مصرية" ليصبح بنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية".

الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٨.
- تم فحص عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتم عمل اللجنة الداخلية (يوجد بعض النقاط إعادة فحص).
- تم فحص عامي ٢٠١٢/٢٠١١ وتم الاعتراض ولم يتم تحديد موعد لمناقشة الاعتراض.
- تم تقديم الاقرار الضريبي عن عام ٢٠١٣ وتم السداد ولم نخطر بالفحص.